منح جائزة نوبل للاقتصاد إلى أميركيين متخصصين بالأسواق

أستوكهولم ـ أ.ف.پ: منحت جائزة نوبل للاقتصاد 2012 الاثنين الى الأميركيين ألفن روث ولويد شابلي عن أبحاثهما حول الأسواق والطريقة الأفضل للتوفيق بين العرض والطلب مع تطبيقات تشمل وهب الأعضاء والتعليم.

وقالت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم «هذه السنة تكافئ الجائزة مسألة اقتصادية أساسية: كيفية الجمع بين عوامل مختلفة بأفضل طريقة ممكنة».

ولويد شابلي (89 عاما) من جامعة كاليفورنيا في لوس انجيليس رائد في نظرية الألعاب التي تدرس حسابيا الطريقة التي يتخذ فيها اللاعبون قرارات استراتيجية لخدمة مصالحهم الخاصة واستباق ردود فعل الآخرين لكن دون التمكن من الوصول الى ذلك دائما.

ونظرا الى سنه، كان شابلي يعتبر من احد المرشحين لنيل جائزة نوبل الذين قد يدخلوا طور النسيان رغم ان حقل أبحاثه ليس الأكثر شعبية لدى الباحثين في العلوم الاقتصادية.

وفسرت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم انه «استخدم ما يعرف باسم نظرية الألعاب التعاونية لدراسة ومقارنة مختلف الوسائل» الهادفة الى مطابقة العرض والطلب. وقد انطلق من نموذج الزيجات وقدم جدولا حسابيا يتيح (نظريا) اختيار أفضل شريك لكل عازب في مجموعة معينة.

وعمليا احد هذه التطبيقات هو «تخصيص أطباء جدد للمستشفيات وطلاب في مدارس وأعضاء بشرية لواهبين لزرعها لدى متلقين».

وأضافت الأكاديمية ان «لويد شابلي اثبت كيف ان المفهوم المحدد لطريقة ما (يفترض ان توفق بين العرض والطلب) يمكن ان يفيد منهجيا طرفا او آخر في السوق».

لحظة الاعلان عن منح جائزة نوبل للاقتصاد إلى ألفن روث ولويد شابلي

وبعد هذه الاكتشافات النظرية، انتقل الفن روث الى تطبيقات عملية. وهذا الأستاذ في جامعة هارفرد البالغ من العمر 60 عاما «أقر بأن النتائج النظرية لشابلي يمكنها ان توضح الوظيفة العملية لأسواق كبرى».

وبالنسبة للتطبيق المتعلق بوهب الأعضاء فقد استخدم الطريقة الحسابية التي أعدها شابلي وخبير أميركي اقتصادي آخر متخصص أيضا بالرياضيات متوفى اليوم هو ديڤيد غايل «مرفقة بتعديلات تأخذ بالاعتبار الظروف المحددة والقيود الأخلاقية».

والسنة الماضية منحت الجائزة الى الأميركيين توماس سارجنت وكريستوفر سيمس عن أعمالهما المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

وقد ثبتت الهيمنة الأميركية على هذه الجائزة مع فوز 17 أميركيا بها (بينهم إسرائيليان ـ أميركيان) من أصل الفائزين العشرين من السنوات العشر الماضية.

وهذه الجائزة واسمها الرسمي «جائزة بنك السويد للعلوم الاقتصادية في ذكرى الفرد نوبل» ستسلم في 10 ديسمبر في استوكهولم وقيمتها 8 ملايين كورون سويدي (923 الف يورو).

وبذلك يختتم موسم جوائز نوبل هذه السنة مع منح جائزة الطب الى بريطاني وياباني والفيزياء الى فرنسي وأميركي والكيمياء الى أميركيين والآداب الى صيني والسلام الى الاتحاد الأوروبي.

وسيتسلم الفائزون جوائزهم خلال حفل يقام في 10 ديسمبر في ذكرى رحيل الصناعي السويدي الفرد نوبل مؤسس هذه الجائزة.

هذا وقد أكد الخبير الاقتصادي الأميركي ألفين روث الفائز بنوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2012 أن فوزه بالجائزة «يسلط ضوءا ساطعا للغاية» على مجال البحث الذي ركز عليه هو وشريكه في الجائزة ليود شابلي.

وأعرب روث عن سعادته البالغة لتقاسمه الجائزة مع شابلي، مضيفا خلال اتصال هاتفي من كاليفورنيا أنه إذا لم يكن شابلي تقاسم الجائزة معه لكان هذا «خطأ فادحا».

الفائزون بجائزة نوبل للاقتصاد في السنوات الخمس الأخيرة

- 2012: الفن روث ولويد شابلي (الولايات المتحدة).
- 2011: توماس جي سارجنت وكريستوفر ايه سيمز (الولايات المتحدة).
- 2010: بيتر دايموند ودايل مورتنسن (الولايات المتحدة) وكريستوفر بيساريدس (قبرص / بريطانيا).
- 2009: الينور اوستروم واوليفر وليامسون (الولايات المتحدة).
- 2008: بول كروغمان (الولايات المتحدة).

«بيتك للأبحاث»: 8٪ النمو المتوقع للناتج المحلي القطري بنهاية 2012

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تطورات الاقتصاد القطري ومؤشرات نموه، أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 عن النسبة المسجلة في العام السابق بسبب زيادة المخاطر الخارجية التي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط والغاز وان يظل النمو عند نسبة 8٪ على أساس سنوي، نظرا لاستمرار دفع صادرات الغاز الطبيعي المسال للنمو، في الوقت الذي يتحول فيه التركيز إلى أنشطة الطلب المحلي.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة القطرية تعتزم إنفاق 130 مليار دولار في مشاريع البني التحتية استعدادا لاستضافة كأس العالم في عام 2022، ورغم ذلك فإن الكثير من الأعمال، التي تم تعهيدها للمقاولين، بما في ذلك الشركات الأجنبية، ستتطلب تمويلا إضافيا من البنوك المحلية، حسب شروط الحكومة، الأمر الذي رفع معدل التمويل بشكل قوى خاصة في القطاع العقاري مما يسبب قلقا لدى الكثيرين حيث دعا صندوق النقد الدولي إلى التأكد من جودة الائتمان.

وأفاد التقرير بتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطر ليصل إلى 5٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2012 حيث كان بنسبة 6,9٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام نفسه، حيث تراجع قطاع البناء والتشييد وفقا للبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري، كما تراجع النمو في قطاع البناء والتشييد القطري ليصل إلى 10٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2012 من 13,9٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2012 نتيجة للتأثيرات العالية لقاعدة المقارنة.

ولاحظ التقرير انه على الرغم من أن قطاع البناء والتشييد أظهر انخفاضا طفيفا، إلا أن معدل النمو لايزال مرنا وقويا حيث إن نسبة النمو مكونة من رقمين (10٪)، كما نما الائتمان المصارف التجارية بنسبة 35,3٪ على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012، وفقا للأمانة العامة للتخطيط التنموي، مما يعكس زيادة الطلب على القروض من قبل القطاعين العام والخاص.

وأشار التقرير الى ان الحكومة القطرية تخطط لإنفاق 130 مليار دولار لبناء بنية تحتية متقدمة، منها خطوط للسكك الحديدية والمترو (بتكلفة تقدر بـ 35 مليار دولار وإنشاء ميناء بحري (بتكلفة 7 مليارات دولار) وطرق وملاعب جديدة وعدد كبير من الفنادق والمشاريع السكنية لرفع مستوى البنية التحتية للبلاد قبل كأس العالم لكرة القدم 2022 الذي تستضيفه قطر، مبينا انه على الرغم من أن الحكومة ستكون المصدر الرئيس للتمويل، فإن الكثير من الأعمال، التي تم تعهيدها للمقاولين، بما في ذلك الشركات الأجنبية، سوف يتطلب تمويلا إضافيا من البنوك المحلية، حيث اشترطت الحكومة مشاركة الشركات القطرية في جميع المشاريع المتعلقة بكأس العالم.

من جهة أخرى، سجلت القروض الممنوحة لقطاع الشركات خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2012 نموا بنسبة 80,4٪ على أساس سنوي، في حين نمت القروض الشخصية ولكن بوتيرة أبطأ نسبيا، بنسبة 14,1٪.وحيث كانت معدلات الإقراض قوية بشكل خاص في القطاع العقاري.

وذكر تقرير «بيتك للأبحاث» انه مع تفوق نمو القروض على نمو الودائع في يونيو، وصل معدل نمو القروض إلى الودائع 112٪، حيث تتجه البنوك القطرية بشكل متزايد إلى طلب التمويل من أسواق رأس المال العالمية لدعم أنشطتها، مشيرا الى ما ذكره صندوق النقد الدولي من أن البنوك المحلية تخطط لجمع ما يقارب 20 مليار دولار من خلال السندات الدولية والسندات الأوروبية متوسطة الأجل على المدى القريب. وحذر التقرير من ان النمو الائتماني السريع وزيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي ينطوي على زيادة احتمالية التعرض للمخاطر، لافتا الى ان صندوق النقد الدولي أبلغ مصرف قطر المركزي للعمل على مراقبة جودة القروض المحلية عن كثب، وخاصة في القطاع العقاري في ضوء الزيادة الحالية في المعروض من العقارات وحالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية العالمية.

8,4٪ نسبة البطالة بتركيا

أنقرة ـ يو.بي.آي: بلغت نسبة البطالة في تركيا 8,4٪ في شهر يوليو الماضي، وذكرت وكالة أنباء الأناضول امس أن أرقام دائرة الإحصاء «تورك ستات» تظهر أن الاقتصاد التركي أضاف 545 ألف وظيفة في يوليو 2012، وبلغت نسبة البطالة في هذا الشهر 8,4٪ بتراجع 0,7 نقطة عن الفترة عينها من العام الماضي وتراجع عدد العاطلين عن العمل 186 ألف شخص على أساسي سنوي. وتراجعت نسبة البطالة في القطاعات غير الزراعية بنسبة 10,7٪ مقارنة بـ 11,8٪ في الشهر عينه من العام الماضي وتراجعت نسبة البطالة بين الشبان إلى 16,3٪ من 18,3٪ في الفترة نفسها من السنة الماضية.

صدور مذكرة اعتقال بحق محافظ البنك المركزي العراقي

بغداد ـ د.ب.أ: أفادت صحيفة عراقية أمس بأن القضاء العراقي أصدر مذكرة اعتقال بحق سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي على خلفية «شبهات مالية».

وذكرت صحيفة «المدى» العراقية في عددها الصادر أمس أن لجنة النزاهة في البرلمان العراقي أكدت «وصول مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي».

وكشفت اللجنة النيابية المشرفة على البنك المركزي أن «التحقيقات أثبتت وجود بيع للعملة الصعبة لبنوك وشركات محددة بحد ذاتها والتي قامت بتهريبها إلى الدول المجاورة». وذكرت الصحيفة نقلا عن مصادر في البرلمان العراقي قولها إن «القضاء العراقي أصدر مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي على إثر وجود شبهة فساد في عمل البنك المركزي العراقي».

توقع تباطؤ اقتصادات «بريكس» إذا لم تشهد إصلاحات سياسية

برلين ـ د.ب.أ: توقع تقرير اقتصادي تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي للدول الخمس الصاعدة الكبرى المعروفة باسم تجمع «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) ما لم تشهد هذه الدول إصلاحات سياسية. وذكر التقرير الصادر عن مؤسسة بيرتسلمان الألمانية أن الدول الخمس تحتاج إلى التركيز على إقامة مؤسسات سياسية مستقرة وقوية، وتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية والنظام القضائي بها حتى تحافظ على النمو المستدام للاقتصاد. ووصف التقرير البرازيل بأنها «أكثر دولة واعدة في تجمع بريكس» بفضل الإصلاحات المؤسسية وتحسين البنية الأساسية فيها.

السعودية تدرس تقديم دعم السلع للمواطنين مباشرة

الرياض ـ د.ب.أ: كشفت تقارير إخبارية أمس أن السعودية تجري ترتيبات جدية لتنفيذ مشروع «البطاقة التموينية» للمواطنين قريبا. وأوضحت صحيفة «الاقتصادية» أن المشروع يرمي إلى تقديم الدعم الحكومي المباشر للمواطنين عن طريق تسهيل شرائهم السلع الأساسية المدعومة وفق احتياجات كل أسرة، بعيدا عن تقديم ذلك الدعم للتجار، وذلك لضمان استفادة المستهلكين القصوى منه وانعكاسه إيجابا على قدرتهم الشرائية.

وأضافت الصحيفة أن وزارة التجارة والصناعة تعكف على بحث فوائد مشروع البطاقات التموينية للمواطنين والذي سيتم نقل الدعم الحكومي من خلاله.

افتتاح «أسبوع جيتكس للتقنية» في دبي بمشاركة 144 دولة

دبي ـ كونا: افتتحت الدورة الـ32 لـ «اسبوع جيتكس للتقنية» أمس في إمارة دبي بمشاركة 3,500 عارض يمثلون 144 دولة حول العالم وسط توقعات ان يجذب ما يزيد على 138,000 من المختصين بقطاعات التقنية بسبب توسع المشاركات الدولية فيه. وينصب جانب من الاهتمام في دورة «اسبوع جيتكس للتقنية» الذي يستمر حتى يوم الخميس المقبل في «مركز دبي التجاري العالمي» على القارة الأفريقية لما تتسم به من آفاق أعمال غير مستكشفة وكذلك في خضم تطور البنية التحتية التقنية لدولها ومن ابرز الوفود الافريقية المشاركة الجزائر ومصر وليبيا والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا.

«سوفتبنك» اليابانية تشتري «سبرنت» الأميركية بـ 20,1 مليار دولار

تسعى مجموعة سوفتبنك اليابانية للاتصالات للاستحواذ على 70٪ من شركة سبرنت نيكسوتيل الأميركية لتكون ثالث اكبر شركة اتصالات حول العالم، في صفقة من شأنها ان تعيد تشكيل صناعة الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة الأميركية وفق «الفاينشال تايمز».

واعلنت سوفتبنك انها ستدفع 12,1 مليار دولار للمساهمين في سبرنت فيما سيتم استخدام 8 مليارات دولار أخرى لتعزيز الموارد المالية للشركة الأميركية، فيما هبطت أسهم الشركة اليابانية 5,3٪ في تداولاتها الاخيرة بعد الاعلان عن الصفقة.

وتعد هذه الصفقة أكبر عملية استحواذ لشركة يابانية على شركة أميركية وكمثال اخير للشركات اليابانية يؤكد انها منافسة قوية في الاسواق العالمية، وفي ذات الوقت تمثل اول انطلاقة للشركة في سوق الاتصالات خارج اليابان فيما هناك رهان على امكانيه ان تلعب الشركة دورا في تعزيز قطاع الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة الأميركية.

وتمتلك سبرنت 50٪ من المزود لخدمة الانترنت عالي السرعة، فيما تسعى سوفتبنك لجعل سبرنت تمتلك بقية الاسهم.

يذكر انه قبل اسبوعين اعلنت شركة تي موبايل الأميركية المملوكة للشركة الالمانية للاتصالات عزمها شراء مترو PCS رابع اكبر مشغل للهواتف المحمولة في أميركا، وقد اعلنت سبرنت في السابق عزمها التقدم بعرض منافس.

● مدحت فاخوري

مخزون النفط العالمي يكفي 47 عاماً فقط

جنيف ـ كونا: أكد تقرير صادر عن شبكة الأمن والعلاقات الدولية التابعة للمعهد الاتحادي السويسري للتقنية في زيورخ أمس ان معدل استهلاك النفط الحالي سيؤدى الى نضوبه بعد 47 عاما.

واستشهد التقرير في ذلك ببيانات منظمة «أوپيك» حول مخزون الذهب الأسود الذي لا يتجاوز 1500 مليار برميل اكثر من نصفها في الشرق الأوسط وڤنزويلا والنسبة الباقية موزعة على اكثر من منطقة جغرافية.

في المقابل وجد التقرير ان احتياطات الغاز الطبيعي تقف عند حدود 190 تريليون متر مكعب معظمها ايضا في منطقة الشرق الأوسط لتبقى مزودا رئيسيا ومهما له مع احتفاظ روسيا بربع هذا الاحتياطي الطبيعي على مستوى العالم ليصبح الغاز الطبيعي ذا اهمية جغرافية سياسية كبرى.

وذكر ان اهمية الشرق الأوسط لا تتمثل فقط في احتوائه على مخزوني النفط والغاز الطبيعي فقط بل ايضا لأن مسارات نقل النفط تمر بشكل أساسي عبر دول المنطقة.

وفي هذا السياق أشار التقرير الى مرور 17 مليون برميل يوميا عبر مضيق هرمز تليه في الأهمية كل من قناة السويس ومضيق باب المندب بنقل 3,8 ملايين و3,4 ملايين برميل عبر كل منهما على التوالي وفق بيانات عام 2011.

ويرصد التقرير ارتفاع معدلات نقل النفط عبر تلك المنافذ في الفترة ما بين عامي 2007 و2011 بوتيرة متصاعدة مقارنة بمعابر بحرية اخرى مثل قناة بنما وبحر الشمال ومضيق البوسفور.

وأكد ان تلك البيانات توضح بلا ادنى شك الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في تأمين امدادات الطاقة للعالم بأسره وسط المتغيرات السياسية التي تحيط بالعالم الآن.

وأوضح ان أي تعطيل لشحن النفط عبر أي من المنافذ البحرية الثلاثة سيكون له تأثير عميق على إمدادات الطاقة العالمية والأسواق.

في الوقت ذاته سيؤدي البحث عن طرق نقل بديلة الى ارتفاع سعر النفط بل قد تكون تلك الطرق البديلة غير عملية في بعض الأحيان بل وأيضا غير آمنة لاحتمال تعرض الناقلات لهجمات القرصنة الإرهابية.

ويشير التقرير في هذا الصدد الى صعود روسيا على الساحة السياسية الدولية بالتزامن مع اهمية الغاز الطبيعي الاستراتيجية بعد الزيادة العامة في تجارته في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض تكاليف نقله.

ولفت التقرير الى ان كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودولا أخرى عديدة تدرك حجم المخاطر تلك للحساسية الجغرافية والسياسية لمنابع الطاقة ولذا فهي تواصل سعيها لتنويع مصادر الطاقة كوسيلة للحد من اعتمادها على هذه المناطق.

ويرى ان استكشاف وتطوير موارد الطاقة غير التقليدية سيكون لهما تأثير عميق على التحول في أسواق الطاقة لاسيما ان تلك المصادر غير التقليدية للطاقة ستكون أقرب إلى أسواق أكبر المستهلكين.

في الوقت ذاته يرى التقرير ان طريق الوصول الى طاقة بديلة لايزال محفوفا بالعديد من التحديات منها على سبيل المثال الحاجة الى المياه والطاقة ايضا لانتاج المزيد من الطاقة من موارد غير تقليدية.

وشدد على ضرورة النظر بعين الاعتبار الى التحذيرات التي أطلقها خبراء البيئة من المخاطر المتوقعة نتيجة الافراط في هذا المنحى بشكل محسوب.

كما رصد التداعيات السياسية التي أدت الى قفزات في اسعار النفط منذ مطلع القرن العشرين وأهمها الحرب العربية الإسرائيلية في العاشر من رمضان السادس من أكتوبر 1973 ثم الثورة الإيرانية في عام 1979 فالغزو العراقي للكويت في عام 1990 وصولا الى الاضطرابات السياسية في بعض دول العالم العربي اليوم.

ولا يترك واضعو التقرير ادنى شك في ان امدادات الطاقة العالمية ستظل سمة أساسية من سمات الجغرافيا السياسية وديناميات الأمن العالمي في المستقبل المنظور.

وأوضح ان بعض منتجي الطاقة في العالم يحاولون استثمار احتياطياتها في النفوذ السياسي الفعلي دون ان يحدد مآلات تلك الاستراتيجيات وتداعياتها اقليميا ودوليا.

خبراء يتوقعون انخفاض سعر النفط إلى 85 دولاراً مطلع 2013

العربية: توقع خبراء نفطيون في السعودية أن يشهد الربع الأول في 2013 نزولا في أسعار برميل النفط، مستبعدين ملامسته للخطوط الحمراء، حيث من المتوقع أن يصل سعر البرميل الى نحو 85 دولارا كمتوسط سعري خلال العام والذي يعتبر مقبولا وآمنا بالنسبة للسعودية والدول النفطية الخليجية الأخرى، وذلك لضمان عدم خفض قدراتها على التصدير النفطي.

ويرى الخبراء خلال حديثهم مع صحيفة الشرق الأوسط، أن مخاطر تنعكس إبان نزول الأسعار على دخل الحكومات المصدرة للنفط، وسيكون مطلع العام المقبل متوسط السعر العادل في حالة عدم حدوث أي تداعيات على السياسات الدولية نحو 85 دولارا للبرميل مما يعطي للدول الخليجية مؤشرا إيجابيا على وارداتها والتي حددت السعر العادل بما لا يقل عن 85 دولارا للبرميل.

وأوضح الخبير الاقتصادي رئيس مجلس الإدارة في مركز الخليج للأبحاث د.عبدالعزيز بن صقر أن دول الخليج رتبت ميزانياتها على أن يفوق سعر البرميل نحو الـ 85 دولارا لذلك فإن أي انخفاض دون هذا الرقم سينعكس على الدخل الحكومي بطبيعة الحال ويؤثر على مساعداتها للدول الأخرى.

وأضاف بن صقر: «نشاهد هذه الأيام التباطؤ العالمي في النمو خاصة في أوروبا والصين والهند الذي ينعكس في التباطؤ الاستهلاكي، كما أن الولايات المتحدة أصبحت حاليا تستخدم الغاز مما يقلل من الاستهلاك النفطي».

وأضاف قائلا: «من المتوقع أن تشهد الأسعار انخفاضا في بداية الربع الأول من العام المقبل، وسيتم تحديد النزول التدريجي خلال العامين المقبلين، من خلال ما إذا كان الشتاء قارسا أو لا ومدى العرض والطلب وحجم الصادرات الروسية». من جهته، قال المحلل المالي والمختص بشؤون الطاقة رئيس الدراسات والبحوث في الاستثمار كابيتال مازن بن تركي السديري «قد لا أوافق بعض المحللين في التوقعات والمبالغة في الأسعار وأعتقد أن السعر الطبيعي بنحو 95 دولارا لبرميل النفط و105 دولارات للبرنت، فالآن نرى أن السعر يقف عند 92 للبرميل وهو السعر العادل أيضا، في المقابل لا تزال الدول لديها طاقات في النمو، وقد يحصل نزول خلال العام المقبل دون الـ 85 دولارا للبرميل، ولكن لن تنخفض الأسعار دون المتوسط، لذلك لا يمكن القول بوجود القلق إطلاقا نظرا للتباطؤ الحالي».

«سيمنز» تتخلى عن عرضها لشراء «انسالدو إنرجيا» الإيطالية

فيما تعلن سيمنز عزمها التخلي عن عرضها بـ 1,3 مليار يورو لشراء انسالدو انرجيا المتخصصة في بناء محطات الطاقة والتي تمتلك أغلبها فينميكانيكا الايطالية بنسبة 55٪، يأتي ذلك في خطوة كرد فعل سياسي على تقدم صندوق فوندو استراتيجكو الايطالي الذي تدعمه الحكومة الايطالية بقيمة 4 مليارات يورو بإعداد عرض منافس.

وحسب فايننشال تايمز ان شركة سيمنز لا يوجد لديها نية في زيادة عرضها عن 1,3 مليار يورو وستنظر إسقاطه تماما اذا استمرت تلك الافعال.

يذكر ان فينميكانيكا الهندسية الايطالية تمتلك 55٪ من اسهم انسالدو انرجيا فيما تعود ملكية البقية للاحتياطي الاول إلى جانب مجموعة المساهمات الخاصة الأميركية. كما ان الحكومة الايطالية تمتلك 32٪ من فينميكانيكا.

واعلن فوندو استراتيجكو الجمعة الماضي انه سيقدم عرضا غير ملزم لشراء حصة الاقلية في شركة أنسالدو انرجيا جنبا إلى جنب مع ثلاثة من كبار المستثمرين الصناعيين. في اشارة إلى قيام المستثمرين بزيادة حصتهم في وقت لاحق. من خلال شرائهم المبدئي.

وستقوم المجموعة مبدئيا بشراء 30٪ من انسالدو انرجيا من فينميكانيكا لتبقي للشركة الايطالية حصة قيمتها 25٪ حسب أشخاص مقربين.

فيما أعلن وزير التنمية الايطالي كورادو باسيرا عن أمله في وجود حل أيطالي ذي جودة صناعية لـ «فينميكانيكا»، فهذا سيكون افضل بكثير من حل غير ايطالي.

كما تعمل فينميكانيكا على إعادة هيكلة نفسها بسبب تعرضها لفضيحة فساد كبيرة، أدت لتكبدها خسائر وتراكم الديون عليها وتسعى الشركة لبيع موجودات لها بقيمة مليار يورو بحلول نهاية 2012 لخفض ديونها.وقد تكون بيع انسالدو انرجيا احد هذه الموجودات حيث حققت العام الماضي ايرادات بقيمة 1,2 مليار يورو بصافي خسائر قيمتها 16,3 مليون يورو ولديها حوالي 2900 موظف.

وتعد هذه الصفقة الأكبر لسيمنز منذ استحواذها على بارنغ ديد الطبية للتشخيص المختبري بقيمة 5 مليارات يورو عام 2007.

● مدحت فاخوري

أفريقيا تريد أن تثق بانطلاقة جديدة مع صندوق النقد الدولي

طوكيو ـ أ.ف.پ: بعد عشرين عاما من برامج تصحيح هيكلية مؤلمة، رحب القادة الافارقة الذين حضروا الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي بتغيير توجه المؤسسات المالية، في حين تحاول القارة مقاومة المعاناة الاقتصادية الغربية.

وقال وزير المالية الرواندي جون روانغومبوا السبت الماضي في مؤتمر صحافي على هامش قمة كبار المسؤولين الماليين في العالم «لم نعد نتلقى تعليمات من صندوق النقد الدولي او البنك الدولي تقول لنا «افعلوا هذا او ذاك»، انه تغيير كبير، وتعود افريقيا الى الأسواق الدولية».

وقد عانت دول عدة في افريقيا جنوب الصحراء في الثمانينيات والتسعينيات من توجيهات المؤسستين التوأمين التي كانت ترافق خطط المساعدات.

واتهمت هذه الخطط بانها تريد فرض تحرير صارم جدا للأسواق وانها لا تتكيف كثيرا مع الأنظمة المحلية. وبعد عقدين من الزمن «لم تعد هناك ثقة بين هاتين المؤسستين ودولنا»، كما قال كيرفالا يانساني وزير الاقتصاد في غينيا.

وعرفت القارة كيف تتجاوز العاصفة المالية في 2008 من دون ان تغرق، ذلك ان بعض حكوماتها حركت رافعات مالية لدعم حركة الطلب الداخلي.

لكن الدول الافريقية، ومع ديون أكثر ارتفاعا اليوم، قد لا تعود لديها الموارد الكافية لتجديد هذه السياسات اذا اقتضت الحاجة.

وقال يانساني «نأمل ان يعرف المجتمع الدولي كيف يواكبنا».

وبحسب توقعات تم تحديثها في بداية الاسبوع، فان النمو الاقتصادي في افريقيا جنوب الصحراء والذي يتوقع ان يكون 5٪ في 2012، قد يرتفع الى 5,7٪ في 2013 بفضل الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية.